شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

إنذار جديد من مصر

مصر مهددة حقاً وفعلاً هذه المرة.. هذا ما تنبئ به الأحداث التي وقعت الليلة قبل الماضية انطلاقاً من منطقة ماسبيرو وسط القاهرة. فالنيران التي اشتعلت في محيط مبنى التلفزيون يمكن أن تمتد في أي وقت إلى سائر المناطق المصرية فتغرق البلاد في حرب أهلية مدمّرة يموت ويتضرر فيها المسلمون والمسيحيون سواء بسواء.

من المهم للحؤول دون وقوع السيناريو الأسوأ إدراك الأسباب. ومعرفة الأسباب توصل إلى منتصف الطريق المؤدية إلى حل المشكلة. والسبب الرئيس في أحداث الليلة قبل الماضية يعود إلى شعور الأقباط في مصر باستمرار التهميش والعداء والتمييز ضدهم والانتقاص من حقوقهم باعتبارهم مصريين من الدرجة الأولى، مثلما كان من الأسباب الكامنة وراء انتفاضة ٢٥ يناير (كانون الثاني) الماضي شعور المصريين عامة، وفئة الشباب خاصة، بالتهميش والانتقاص من حقوقهم.

ومحنة الأقباط في مصر هي جزء من محنة كل ما يُعرف بالأقليات في العالم العربي والعالم الإسلامي عامة.. وهذه المحنة نابعة من واقع أننا ليس فقط لا نعترف بالآخر وإنما أيضا نعتبره معادياً (قومياً) وكافراً (دينيا)، وبالتالي يحق لكلّ واحد منا إنزال العقاب في هذا الآخر، بما في ذلك قتله، باعتبار ذلك نضالاً قومياً أو جهاداً دينياً.. بل أن كراهية الآخر تشمل أبناء الدين الواحد، فالمنتسب لطائفة معينة يرى في المنتسبين لسائر الطوائف كافة خارجين عن الملّة.

هذه النظرة المسعورة في عدائيتها تجاه الآخر جزء من منظومة اجتماعية شاملة، متغلغلة في مختلف زوايا المجتمع وأركانه، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، إلى الجامع والحسينية، إلى البيت والحارة، إلى الإذاعة والتلفزيون والموقع الالكتروني. فهذه كلها تُعبّئ ضد الآخر على مدار الساعة.. استمعوا إلى خطب الجوامع والحسينيات والى محطات الإذاعة والتلفزيون (الدينية) لتتأكدوا.

لذا فأن لجنة تقصي الحقائق التي أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر بتشكيلها لكشف ملابسات أحداث الليلة قبل الماضية، لن تسفر عن نتيجة مثمرة، ولن توقف اندلاع أعمال عنف دموية من النوع الذي روّعنا الليلة قبل الماضية، فأعمال اللجنة لن تتعدى تعقب مَن بدأ بإشعال الفتيل ومَن ساعده أو انضم إليه، ومَن اعتدى على الممتلكات الخاصة والعامة. وحتى لو نجحت اللجنة في الكشف بدقة عن الملابسات فهذا لن يحل المشكلة الأم.. المشكلة التي تجعل من مسلمين يستفزّون الأقباط بمناسبة ومن دون مناسبة ويهاجمون كنائسهم وبيوتهم ويحرقونها.. المشكلة التي تجعل من الحكومات المصرية المتعاقبة تمتنع عن ترخيص جميع الكنائس المسيحية القائمة حالياً وإتاحة بناء كنائس جديدة.. المشكلة التي تجعل من العربي يعادي الكردي والتركماني والكلداني والآشوري والأرمني والأمازيغي، ومن المسلم يعادي المسيحي واليهودي والصابئي والايزيدي والبهائي، ومن السني لا يحب الشيعي ومن الشيعي لا يحب السني ومنهما كلاهما لا يطيقان العلوي أو الدرزي أو الاسماعيلي.

هي مشكلة مزمنة، وحلّها يبدأ من المدرسة والبيت والحارة والجامع والحسينية والجامعة ووسائل الإعلام في الآن ذاته.

طالباني خلال لقائه وفداً من الهيئة السياسية للتيار الصدري في بغداد أمس

طالبـاني: مشـاكلنا مـع الجـوار تحتـاج حـوارا هادئا

رئيس الجمهورية يستقبل عدداً من المدراء العامين للقنوات الفضائية ورؤساء تحرير الصحف

□ بغداد/ المدى

استقبل الرئيس جلال طالباني في بغداد امس عدداً من رؤساء تحرير الصحف ومدراء القنوات الإعلامية العراقية.

وخلال اللقاء سلط طالباني الضوء على مراحل تشكيل الحكومة، والمتغيرات الأمنية والسياسية ، وأكد أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والأفكار والتوجهات ، لذا لا يمكن أن يحكم إلا بنظام ديمقراطي تعدّدي، إلا أن تأسيس الدولة لم يتم على أسس صحيحة، فضلاً عن تشتّت القوى الفاعلة. وضعف التيار الديمقراطي ، الذي لم يكن تأثيره بالمستوى المطلوب، وقال فخامته بصدد توصيفه لمراحل بناء الدولة : " أنجزنا كتابة الدستور ، برغم الثغرات التي تخللته إلا أن هناك نصوصاً عديدة تتعلق بالحقوق والواجبات تعد جيدة، على الرغم من الخلافات القائمة في قضية المركزية والفيدرالية " ، وأعرب الرئيس طالباني عن أمله في أن شدّة الورد العراقية يمكن أن تلعب دوراً، وتكون نموذجاً في تنشيط التيار الديمقراطي". واضاف ان "السعي إلى إصلاح النواقص كبير ، والجهد المبذول لمعالجة الخلافات أكبر " ، " ، كما أشار إلى أن الكثير من الخلافات مصدرها تفسير نصوص هذه الاتفاقات، وهي خلافات ناجمة عن عدم تشكيل الحكومة على أساس الصلاحيات الدستورية، فأوضح : " انا أبدأ بنفسي، لدي صلاحيات حسب الدستور، لو كان باختياري أنا مثلا كنت سأصرّ على أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية تركمانياً، وكنت أفضل أن تكون سيدة أيضا نائباً لرئيس الجمهورية، لكن هذا لم يحصل كما هو الحال مع رئيس الوزراء الذي لم يختر وزراءه، وفي كثير من الاحيان لا يوجد تجانس، كما لا توجد خطة مشتركة ويحدث خلاف على كثير من الامور ولا تكون الحكومة فاعلة، وهو ما نتج عنه مثلا النقص المعيب في موضوع الكهرباء" .

وحول الفساد والرشوة، حذّر رئيس الجمهورية من الدور التخريبي للفساد في تعطيل عجلة البناء والاعمار، قائلاً :" الغريب أن الكل يعترف بوجود الفساد ولا أحد ينكره وهو مستمر بالشكل الذي وصفناه لكم بهذه الصورة او بصورة اخرى من خلال التلاعب بالعقود والاتفاقات التي غالبا ما تعرقل، ولذلك أصبح الاصلاح الجذري أمراً ضروريا" .

أما ما يتعلق بالوضع الأمني قدّم رئيس الجمهورية توصيفاً للانجازات التي تحققت وكيف تم منع الحرب الطائفية ، بعدما كان العراق على أعتاب الحرب الطائفية التي كادت تمزق النسيج الوطني العراقي ، بفضل التقدم الأمني ، وإدراك الناس لخطورة الهجمة الارهابية، ودعمهم للحكومة ، واشار إلى النقص الموجود في مجالي الأمن والخدمات إلى الآن ، موضحاً أنه : " بالمقارنة مع كانت عليه الاوضاع في السنوات الماضية هناك تقدم ملموس تتوجب الإشارة إليه" .

وأوضح الرئيس طالباني أن استقرار الوضع الأمني قد ساعد على تقدم الاعمار والبناء والانجازات في اقليم كردستان الذي هو جزء من العراق، قائلا : " عندما نتحدث عن التقدم هناك أنا أعتبر أن ذلك خدمة للعراق باعتبار ان جزءا من العراق استطاع أن يتحول إلى حالة من التقدم، وان هذه الانجازات عراقية، كما يمكننا إبراز ما يحدث في البصرة أو العمارة أو في الأنبار هو انجاز عراقي ينفع الشعب العراقي والسمعة العراقية، لكن بعض الأخوة يعتقد أننا عندما نقول هذا الكلام يظنه ترويجاً للكرد، والحقيقة هو ترويج للعراق" .

وحول علاقات العراق الخارجية والاقليمية تطرق الرئيس طالباني الى طبيعة هذه العلاقات وتطويرها وترسيخها طبقا للمصالح المتبادلة، أوضح الرئيس طالباني : " أن المشاكل العالقة بين العراق وجيرانه تحتاج إلى سعي جاد ، وحوار هادئ بعيدا عن التصعيد السياسي ، لحسم الكثير منها وهذا ما يخدم مصالح العراق" .

وبصدد ما أثير حول مصاريف ايفاده والوفد المرافق له إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين، اوضح الرئيس طالباني انه كان قد أبلغ رئيس الوزراء بعدم رغبته بالسفر لعدم وجود مبالغ كافية لتغطية نفقات السفر، إلا أن رئيس الوزراء اصر على سفره، وأقترح اعتماد سلفة، وبالفعل طلب ديوان رئاسة الجمهورية هذه السلفة من وزارة المالية و أنفق معظمها على أجرة الطائرة، علماً أن المبلغ لم يصرف وبقي منه زهاء نصف مليون دولار، أما الباقي فقد غطى نفقات الفندق وبقية المصاريف، وبقدر تعلق الأمر بكيفية صرف المبلغ فالأمر تحت يد الحسابات وديوان الرقابة المالية" .

وفي ما يتعلق بإبرام الاتفاقيات المائية أوضح الرئيس طالباني ان معالجة مشكلة المياه ستتم من دون ضجة وعبر المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وفي معرض تعليقه على الأنباء التي تحدثت عن الدعوة الى استقلال كردستان قال رئيس الجمهورية : " ان الشعب الكردي قد مارس حقه في تقرير المصير في تصويته على الدستور العراقي واختياره الفيدرالية في علاقته مع المركزالاتحادي" .

وبشأن التصديق على قرارات الإعدام الصادرة من المحاكم العراقية أوضح الرئيس طالباني : " ان الجميع متفق على المصادقة على أحكام الإعدام بحق الإرهابيين المدانين، ولن نتردد لحظة واحدة بتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم، وليعلم الجميع أنه ليس لرئيس الجمهورية الحق في تعطيل أو تأخير أو تبديل الأحكام الصادرة إنما له حق واحد هو إرسال مرسوم تنفيذ الإعدام" وصلت متأخرة الى ديوان رئاسة الجمهورية واخذت فورا طريقها القانوني نحو سياقات التنفيذ.

كما تحدث الرئيس طالباني عن التغييرات الإدارية التي جرت على المحافظات في زمن النظام الدكتاتوري والتي تعالجها المادة ١٤٠ المنصوص عليها في الدستور، أشار طالباني إلى أن تطبيق هذه المادة يفضي الى استرجاع المحافظات وضعها الأصلي جغرافياً وديموغرافياً، مؤكداً أن حل قضية كركوك : " كالعملية الجراحية في الدماغ تحتاج إلى الدقة والتأني وذلك عبر الحوار الصادق والأخوي وإيجاد صيغة للتعايش الاختياري والطوعي بين مكونات المدينة" .

لجنة برلمانية: حقوق الإنسان ستلغى بعد تشكيل المفوضية

□ بغداد/ المدى

كشفت لجنة برلمانية عن إلغاء وزارة حقوق الإنسان حال تشكيل مفوضية حقوق الإنسان، مبينة في الوقت نفسه أن الآليات التي اعتمدت في مراحل تشكيلها مهنية وبعيدة عن التدخلات السياسية.

وقال عضو اللجنة علي شبر "لا نريد أن تتهم المفوضية بالانتماء الى جهة سياسية، وبالتالي كنا حريصين في إتباع الآليات المهنية والحرفية في تشكيلها" موضحا أن "المراحل الأولية تضمنت إعداد الاستمارة، ومرحلة التقييم وإعطاء الدرجات لمن تتوفر فيهم الخبرة والاستعداد للدفاع عن حقوق الإنسان".

وأضاف شبر أمس في تصريحات لـ(المدى) "شكلت لجان للبحث والتدقيق في طلبات ٣٥٨٠ شخصا تقدموا لشغل مناصب المفوضين، وتم ترشيح ١٥٠ ستتم مقابلتهم جميعاً".

وتابع عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية "المفوضية ستتألف من ١١ مفوضا، وسيكون رئيسها بدرجة وزير، ونائب الرئيس بدرجة وكيل وزير"، مشيرا إلى أن "باقي الأعضاء سيشغلون درجة مدير عام".

وعن التقاطع في العمل ما بين وزارة حقوق الإنسان والمفوضية تحدث شبر قائلاً "لا يمكن أن تدافع الوزارة عن حقوق الإنسان، فهذا يتعارض مع المبدأ"، متسائلاً "كيف يمكن للسلطة التنفيذية أن تكلف جهة تنفيذية بمهمة الرقابة على أعمالها؟".

وبيّن شبر أن "وزارة حقوق الإنسان معنية في متابعة الكثير من الملفات، وتشخيص الأخطاء ورفعها إلى الحكومة من خلال التقارير"، ذاهباً إلى القول "من غير الممكن أن تعيّن الحكومة من يراقبها، وبالتالي سيتم إلغاء الوزارة بعد تشكيل المفوضية".

في غضون ذلك اعتبرت الناشطة المدنية هناء أدور أن وزارة حقوق الإنسان طبلت للتجاوزات الحكومية.

وقالت أدور "وزارة حقوق الإنسان لم تنجح في الدفاع عن الحقوق، لأنها مرتبطة بالحكومة وبالتالي، فان من غير الممكن أن يتعارض سلوك الوزارة مع النهج الحكومي المتبع"، مضيفة "الوزارة قد طبلت للتجاوزات الحكومية".

وأشارت أدور "ستعاني المفوضية من الضغوط الحكومية" مستدركة "إلا أن قانون المفوضية والذي سن منذ ثلاث سنوات يحوي العديد من النقاط التي يمكن الاستفادة منها في الحد من التدخلات الحكومية".

وتابعت الناشطة المدنية "تشكيل مفوضية مختصة هي الوسيلة الأفضل لحماية حقوق الإنسان، ذلك أنها سترتبط بمجلس النواب، وستتمتع بالاستقلال المالي والإداري، على العكس من وزارة حقوق الإنسان التي ترتبط ماليا وإداريا بالحكومة".

وأوضحت أدور أمس في اتصال هاتفي لـ(المدى) "لجنة الخبراء تفرز طلبات المتقدمين للعمل في المفوضية وشغل مناصبها الإحدى عشرة"، مشيرة إلى أن اللجنة "مكونة من ١٤ عضوا ٨ منهم نواب، اثنان من القضاة، وآخرون من مجلس الوزراء، وناشطون في مجال حقوق الإنسان، وعضو آخر يمثل منظمة الأمم المتحدة".

وعرجت أدور على عمل المفوضية قائلة "ستكون محكومة بتقديم التقرير الوطني لحقوق الإنسان لمركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، كما أنها ستكون ملزمة برصد الانتهاكات وإيجاد الحلول السريعة لها".

وبينت أدور "الدول ملزمة بتقديم تقرير دوري شامل عن حقوق الإنسان كل أربع سنوات، والعراق قد قدم تقريره لمركز حقوق الإنسان في السنة الماضية، فيما قدم المركز ١٤٠ توصية بناءً على تقرير العراق، إلا أن الحكومة لم تنفذ إلى الآن أيا منها".

المالكي: واشنطن قد تبقي جنوداً في العراق كمدربين

الداخلية تنفي التعاقد مع الشركات الأمنية بعد الانسحاب

□ بغداد/ المدى

قال رئيس الوزراء نوري المالكي إن القوات الأميركية أمامها خيار البقاء في العراق للعمل كمدربين بعد موعد انسحابها من البلاد بنهاية عام ٢٠١١ بعد القرار الذي اتخذته الكتل السياسية في البلاد برفض منح حصانة لأي جندي أمريكي.

وقال المالكي لوكالة رويترز إن القوات الأميركية يمكن أن تلتحق بمهمة تدريب حالية تابعة للسفارة الأميركية في بغداد أو أن تنضم إلى مهمة تدريب أوسع نطاقا تتبع حلف شمال الأطلسي بدلا من اللجوء إلى اتفاق ثنائي يتطلب حصانة أميركية سيفشل تمريره في البرلمان العراقي.

وقال المالكي في مقابلة أجريت معه في مقره ببغداد "ما دامت الحاجة موجودة للتدريب والكتل السياسية جميعا أقرت هذه الحاجة فأمامنا عدة خيارات الآن تجري المحادثات بيننا وبين الجانب الأميركي.

"ما نمضي به الآن باتجاه إيجاد مدربين وخبراء للسلاح الأميركي المشترى في العراق .... بلا حصانة وبلا ذهاب إلى البرلمان لأننا نعرف وقلنا سابقا للأميركان أن أي شيء/اتفاق/ يذهب إلى البرلمان لا يمكن أن يحصل على موافقة."

وكانت واشنطن قد أعلنت انه لا يمكن التوصل إلى اتفاق خاص بالتدريب دون أن يتمتع الجنود الأميركيون بالحماية القانونية التي يتمتعون بها بموجب الاتفاق الراهن الذي يخضع الجنود الأميركيون بموجبه تحت السلطة القضائية الأميركية في حالة ارتكابهم بعض الجرائم سواء ارتكبت خلال ساعات الخدمة أو أثناء وجودهم في القواعد.

ولم يتضح ما إذا كانت الخيارات التي طرحها المالكي ستكون مقبولة لدى واشنطن حيث قال مسؤولون أميركيون أن أي تدريب ميداني يعرض الجنود لخطر الهجوم سيتطلب نوع الحماية التي يوافق عليها البرلمان.

وقال المالكي "أريد أن أقول أن الفهم عن الانسحاب والحصانة ربما فهم بشكل سلبي نحن والجانب الأميركي نفهمه بشكل ايجابي نفهم بان البلدين تعاونا بشكل وثيق هزمنا القاعدة حققنا استقرارا دولة ديمقراطية وانتخابات ومهمة انتهت".

وبعد أن أنهت الولايات المتحدة عملياتها القتالية العام الماضي سيرحل باقي الجنود الأميركيين وعددهم ٤٤ ألفا عن العراق بحلول نهاية العام الحالي وسيتم تسليم القواعد إلى القوات العراقية بعد انتهاء مدة الاتفاق الأمني المعمول به حاليا.

وصرح المالكي بأن المناقشات مستمرة حول عدد الجنود الأميركيين الذين قد يحتاجهم العراق لكنه قال إن العراق يتوقع أن يقل عدد الجنود الأميركيين المطلوبين عن الطرح الأميركي الأولي وهو نحو ٣٠٠٠ جندي.

وتوقع أن تستكمل المحادثات الخاصة بالمدربين العسكريين في منتصف نوفمبر تشرين الثاني.

من جانبها نفت وزارة الداخلية، الأنباء التي تحدثت عن الاستعانة بالشركات الأمنية بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد، مشيرة إلى أن تلك الشركات والبالغة ٢٨ شركة غير معنية بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، فيما أكدت أن تلك الشركات مسجلة في وزارة التجارة وتخضع جميعها للقوانين والأنظمة العراقية النافذة.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صدر أمس وتلقت المدى نسخة منه إن "بعض القنوات الإعلامية نشرت أخبارا مفبركة بشأن الشركات الأمنية الخاصة تفيد بأنها ستحل محل القوات الأمنية بعد انسحابها"، مؤكدة أن "تلك الأنباء عارية عن الصحة".

ودعت الوزارة الإعلاميين إلى "عدم الانجرار خلف تلك الشائعات والأخبار الملفقة والتوجه لمصادر المعلومات لانتقاء الأخبار الحقيقية"، مشيرة إلى أن "هذه الشركات ليس لها علاقة بانسحاب القوات الأميركية كونها مستقلة بذاتها وغير داخلة في الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة".

وتابعت الوزارة أن "العاملين في هذه الشركات موظفون عراقيون ومن جنسيات أجنبية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون